

A

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

# الجمعية العامة



A/43/956  
12 December 1988  
ARABIC  
ORIGINAL : SPANISH

الدورة الثالثة والأربعون  
البند ١٢٤ (٤) من جدول الأعمال

## تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلام في الشرق الأوسط : قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

### تقرير اللجنة الخامسة

المقررة : السيدة فلور اكسونسياميتسا دي رودرíguez (فنزويلا)

#### أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة الثالثة المعقدة في ٣٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٨ ، بناء على توصية المكتب ، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الثالثة والأربعين وأن تحيل إلى اللجنة الخامسة ، البند المعنون :

"تمويل قوات الأمم المتحدة لصيانة السلام في الشرق الأوسط :

"(٤) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ؛

"(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان" .

٢ - وقد نظرت اللجنة الخامسة في البند الفرعي (٤) من البند ١٢٤ من جدول الأعمال في جلستيها ٤٤ و ٤٥ المعقدتين في ٩ و ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ . وعرض على اللجنة تقرير الأمين العام عن تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/43/769) والتقرير ذو الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/43/941) .

ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.5/43/L.6

٣ - في الجلسة ٤٤ ، المعقدة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ، عرض ممثل كندا مشروع قرار (A/C.5/43/L.6) ، مقدم من استراليا ، والمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وايرلندا ، والدانمرك ، والسويد ، وغانا ، وفنلندا ، وفيجي ، وكندا ، والترويج ، والنمسا ، ونيبال ونيوزيلندا .

٤ - وفي جلستها ٤٥ ، المعقدة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بدون تصويت (انظر الفقرة ٦) .

٥ - وترد البيانات واللاحظات التي أدلّى بها أثناء نظر اللجنة في هذا البند الفرعي من المحاضرين الموجزين للمجلستين (انظر A/C.5/43/SR.44 و 45) .

ثالثا - توصيات اللجنة الخامسة

٦ - توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك<sup>(١)</sup> ، فضلاً عن تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المتعلق بالموضوع<sup>(٢)</sup> ،

وإذ تضع في اعتبارها قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٠ (١٩٧٤) المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٧٤ الذي أنشأ المجلس بموجب قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، والقرارات اللاحقة التي مدد المجلس بموجبها ولاية القوة ، والتي كان آخرها القرار ٦٢٤ (١٩٨٨) المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ،

• A/43/769 (١)

• A/43/941 (٢)

وإذ تشير إلى قرارها ٣٢١١ باء (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ بشأن تمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، وقراراتها اللاحقة في هذا الصدد ، والتي كان آخرها القرار ٧٠٤٢ ألف المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ،

وإذ تؤكد من جديد مقرراتها السابقة بشأن ضرورة القيام من أجل مواجهة النفقات المترتبة على تلك العمليات ، بإجراء يختلف عن الاجراء المتبع لمواجهة نفقات الميزانية العادلة للأمم المتحدة ،

وإذ تأخذ في الاعتبار أن البلدان الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية يمكنها تقديم مساهمات أكبر نسبيا ، وأن البلدان الأقل تقدما من الناحية الاقتصادية ذات قدرة محدودة نسبيا على المساهمة في عمليات صيانة السلم التي تتطوّي على نفقات باهظة ،

وإذ تضع في اعتبارها المسؤوليات الخاصة التي تتحملها الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن في تمويل تلك العمليات ، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (د إ - ٤) المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣ وغيره من قرارات الجمعية العامة ،

وإذ تولى اعتبارا للحالة المالية للحساب الخاص لقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، كما هي مبينة في تقرير الأمين العام<sup>(١)</sup> ، وإذ تشير إلى الفقرة ٦ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية<sup>(٢)</sup> ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٢/٣٣ هاء المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ، وإلى القرارات اللاحقة التي قررت فيها تعليق أحكام المواد ٢-٥ (ب) و ٢-٥ (د) و ٣-٤ و ٤-٤ من النظام المالي للأمم المتحدة والتي كان آخرها قرار الجمعية العامة ٧٠٤٢ باء المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة تزويد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بالموارد المالية اللازمة لتمكينها من الوفاء بمسؤوليات المنوط بها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ،

وإذ يساورها القلق لأن الامين العام لا يزال يواجه صعوبات في الوفاء بالالتزامات الجارية للقوتين ، لاسيما الالتزامات المستحقة لحكومات الدول المساهمة بقوات ،

وإذ تدرك أنه نتاج عن حجب بعض الدول الأعضاء لمساهماتها ، أن تم بالفعل استخدام كل الأرمدة الفائضة في الحساب الخارج لقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لتكميل الإيرادات الآتية من المساهمات من أجل مواجهة نفقات القوتين ،

وإذ يساورها القلق لأن تطبيق أحكام المواد ٢-٥ (ب) و ٢-٥ (د) و ٢-٤ من النظام المالي للأمم المتحدة سيؤدي إلى تفاقم الحالة المالية للقوتين ، وهي حالة صعبة أصلا ،

١ - تقرر أن تخصص للحساب الخارجي المشار إليه في الفقرة ١ من الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٣٢١١ باء (د - ٢٩) المبلغ الإجمالي ٦٦٤ ١٧ دولار (الصافي ٣٥٨ ٠٠٠) دولاراً المأودن به والمقسم بموجب الجزء الثالث من قرار الجمعية العامة ٧٠/٤٢ ألف لتشغيل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ حزيران/يونيه لغاية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ؛

٢ - تقرر أيضا أن تخصص للحساب الخارجي مبلغ ١٨ ١١٤ ٠٠٠ دولار لتشغيل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ لغاية ٢١ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛

٣ - تقرر كذلك ، كترتيب خاص لهذه الحالة ، ودون مسامي بالموافقة المبدئية التي قد تتخذها الدول الأعضاء لدى نظر الجمعية العامة في الترتيبات المتعلقة بتمويل عمليات صيانة السلم ، تقسيم مبلغ ١٨ ١١٤ ٠٠٠ دولار فيما بين الدول الأعضاء وفقاً للمخطط المبين في قرار الجمعية العامة ٣١٠ (د - ٢٨) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ وأحكام الفقرة ٢ (ب) و (ج) من الجزء الثاني ، والفقرة ١ من الجزء الخامس من القرار ٣٣٧٤ جيم (د - ٢٠) المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ ، والفقرة ١ من الجزء الخامس من القرار ٥/٣١ دال المؤرخ في ٣٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ،

والفقرة ١ من الجزء الخامس من القرار ٤/٢٢ جيم المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، والفقرة ١ من الجزء الخامس من القرار ١٢/٢٣ دال المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، والفقرة ١ من الجزء الخامس من القرار ٧/٢٤ جيم المؤرخ في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، والفقرة ١ من الجزء الخامس من القرار ٤٥/٢٥ دال المؤرخ في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ ، والفقرة ١ من الجزء الخامس من القرار ٦٦/٢٦ دال المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، والفقرة ١ من الجزء الخامس من القرار ٣٨/٢٧ دال المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، والفقرتين ١ و ٢ من الجزء الخامس من القرار ٣٨/٢٩ دال المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، على أن يطبق جدول الانسبة المقررة لعام ١٩٨٨<sup>(٣)</sup> على جزء من هذا المبلغ ومقداره ٣٠٩٠٠٠ دولار يمثل المبلغ المتعلق على أسامٍ تناصبي بالفترة المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، ويطبق جدول الانسبة المقررة لعام ١٩٨٩<sup>(٤)</sup> على بقية المبلغ ، أي ١٥٠٩٥ ، لما بعد تلك الفترة ٤

٤ - تقرر أن يخصم من المبالغ المقسمة فيما بين الدول الأعضاء ، على نحو ما تنص عليه الفقرة ٢ أعلاه ، حصة كل منها من الإيرادات المقدرة البالغة ٦٠٠٠ دولار ، من غير الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين والمعتمدة للفترة من ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ لغاية ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ ٤

٥ - تقرر وفقاً لاحكام قرارها ٩٧٣ (د - ١٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٥٥ ، أن يخصم من المبالغ المقسمة فيما بين الدول الأعضاء ، على نحو ما تنص عليه الفقرة ٢ أعلاه ، حصة كل منها في صندوق معاذلة الضرائب من الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين المقدرة بمبلغ ٣٣٠٠٠ دولار المعتمدة للفترة من ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ لغاية ٣١ أيار/مايو ١٩٨٩ ٤

. ٢٤٨/٤٠ . (٣)

. (٤) انظر القرار ٤٣/٤٣ .

٦ - تؤذن للأمين العام بالدخول في التزامات تتعلق بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بمعدل لا يتجاوز مبلغاً إجمالياً قدره ٣٠١٩ ٠٠٠ دولار (الصافي ٩٦٣ ٢ دولار) في الشهر للفترة من ١ حزيران/يونيه لغاية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ ، إذا قرر مجلس الأمن استمرار القوة إلى ما بعد فترة الأشهر الستة المأذون بها بموجب قراره ٦٢٤ (١٩٨٨) ، على أن يقسم المبلغ المذكور فيما بين الدول الأعضاء وفقاً للمخطط المبين في هذا القرار ؛

٧ - تقرير تعليق أحكام المواد ٢-٥ (ب) و ٢-٥ (د) و ٢-٤ و ٤-٤ من النظام المالي للأمم المتحدة فيما يتعلق بمبلغ إلـ ٤١٣ ٢٢٥ ٢ دولاراً الذي كان ميسوراً لولا ذلك التنازل عنه عملاً بتلك الأحكام ، على أن يقيد هذا المبلغ في الحساب المشار إليه في منطوق قرار الجمعية العامة ١٣/٣٣ هـ ويبقى معلقاً إلى حين اتخاذ الجمعية العامة قراراً آخر بشأنه ؛

٨ - تؤكد الحاجة إلى تقديم تبرعات لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، سواء نقداً أو في شكل خدمات ولوازم يقبلها الأمين العام ؛

٩ - تطلب من الأمين العام أن يتخذ جميع الإجراءات الضرورية لضمان إدارة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بأقصى قدر من الكفاءة والاقتدار .

-----